**1. طبيعة ووظائف النظام الاقتصادي**

يتميز المجتمع الذي نعيش فيه اليوم بالأهمية الكبيرة للأجهزة والمؤسسات التي يقوم عليها أركان هذا المجتمع والتي تؤثر بدرجة كبيرة على سلوك الأفراد. وكان من نتيجة وجود درجة عالية من العلاقات التبادلية بين الأفراد ، وكذلك كنتيجة لاعتماد كل فرد على تصرفات الآخرين من ناحية رفاهيتهم ، أن نما تنظيم في غاية الإتقان يضمن للمجتمع التكامل في تصرفات الأفراد من حيث علاقتهم بعضهم ببعض ، وذلك لأن الحياة الحديثة قد اختلفت عن الحياة في المجتمع البدائي الذي كانت فيه كل أسرة أو مجموعة أفراد تقوم على الإكتفاء الذاتي ، كما كانت فيه رفاهية كل فرد مستقلة عن رفاهة الآخرين. ففي الحياة الحديثة لا يمكن لأي فرد أن يعيش مستقلا عن الآخرين، ولم يعد كل فرد يعيش على الإكتفاء الذاتي وإنما تشابكت العلاقات بعضها ببعض وأصبح لكل فرد في المجتمع عمل معين يكمله عمل شخص آخر وإذا كانت الحياة الحديثة تميزت بما يسمى بحرية الاختيار ، فان هذه الحرية ليست مطلقة . وإذا كان كل فرد حراً فى أن يعمل أو لا يعمل ، وإذا كانت لا توجد قوانين تجبر أي فرد على أن يعمل أجيرا عند شخص معين ، فان الوسيلة الوحيدة كي يعيش ويحصل على رزقه هو أن يعمل كذلك إذا لم يكن لديه مورد آخر يكفل له حياة مستقرة سعيدة .[[1]](#footnote-1) إذن الحرية الموجودة في هذا المجتمع هي حرية نسبية ، مقيدة إلى حد كبير بالأجهزة والتنظيمات التي يقوم عليها المجتمع . ولذلك أشار أحد الكتاب إلى هذه التنظيمات الاجتماعية بأنها النماذج التى يتشكل فيها سلوك الأفراد. ويعرف النظام الاقتصادي بانه عبارة عن مجموعة من الاوضاع الخاصة باغراض وفنون وتنظيم النشاط الاقتصادي التي تسود في وقت ومكان معينين بالمجتمع، والنظام الاقتصادي ككل يتكون من مجموعة هياكل هياكل تتحرك الى غرض معين في اطار قانوني وسياسي يتفق مع هذا الغرض ووفق مستوى معين من الفن الانتاجي ولكل نظام اقتصادي مذهب يقوم عليه مخطط له ويوجهه نحو هذا الغرض.[[2]](#footnote-2)

**2. التنظيمات الاقتصادية**

أشرنا أن المجتمع الحديث يقوم على تنظيمات معينة . فما هي هذه التنظيمات ؟ تنقسم التنظيمات الاجتماعية في أي مجتمع إلى عدة تقسيمات يمكن أن تذكرها منها التنظيمات الدينية . التنظيمات الأسرية ، التنظيمات السياسية، التنظيمات الإقتصادية وما إلى غير ذلك .

هذا التصنيف ما هو إلا مجرد تصنيف ظاهري لا يمكن فصل بعضها عن بعض فصلا تاما ، لأن كلا منها يكون قاعدة أن غطاء للتنظيمات الأخرى ، فلا يمكن أن يكون هناك نظام الأسرة ما لم يستند على قواعد من الأخلاق والدين . وكذلك لا يمكن لأي فرد أن يباشر حياته المعيشية إلا إذا كان هناك نظام سياسى معين يرسم له الخطوط العريضة لحياته ومع ذلك فكل نوع من هذه التنظيمات له خصائص معينة ، وله مظاهره الخاصة به ومن بين تلك التنظيمات سنهتم في دراستنا هذه بالتنظيمات الاقتصادية ، وهي التي تتعلق بحياة الأفراد من ناحية الانتاج والاستهلاك ، هذه التنظيمات هي التي يمكن أن تستخدم الموارد الاقتصادية بواستطها في إشباع الحاجات. فإذا كانت السلع (وهى الأشياء المادية القادرة على إشباع حاجة ما موجودة بوفرة كبيرة كالهواء مثلا ، فإن تكون هناك حاجة لتنظيمات إقتصادية ، لأن كل الحاجات سنشبع دون مجهود كبير ، ومهما استعمل الفرد قدراً كبيراً منها فإنها لن تؤثر في الكمية السكلية الموجودة من هذه السلعة ، ومع هذا فلن تكون هناك سلعة نادرة لأنه لن تكون هناك حاجة غير مشبعة . ولكننا نعيش في عالم دائب الحركة بدأ يضيق بسكانه ومطالبهم غير المحدودة فالموارد لم تعد متوفرة ، وإنما أصبحت نادرة بالنسبة الطالب عليها ومن ثم فقد نشأ تعارض فى المصالح على إمتلاكها ، كل يحاول أن يظفر بهذه الموارد، وتحول التعارض فى المصالح إلى نوع من الصراع بين القوى والضعيف ، ومن هنا كان لا بد من إيجاد نظام للرقابة على هذه الموارد والتصرف فيها وإذا كان كل فرد يمكنه أن يشبع حاجاته بالحصول عليها مباشرة، وبمجهوده الخاص فان هذه التنظيمات سيكون أثرها قليلا نسبيا في حياة الإنسان ، ولكن الحياة المصرية أصبحت تتميز بارتفاع درجة التخصص ، وأصبح كل فرد يقوم بعمل معين مقابل دخل معين، كما أنه أصبح قادراً على شراء ما يلزمه بواسطة هذا الدخل. ومن هنا كان هذا النظام أكثر تشابكا من الحياة في العصور القديمة ولكي يعمل هذا النظام الحديث المتشابك الأطراف كان من الضروري تواجد جهاز آلى دقيق ينظم إستخدام الموارد المحدودة ويوازن بينها وبين الحاجات العديدة التي يريد الأفراد إشباعها عن طريق إيجاد مسلم للتفضيل.[[3]](#footnote-3)

**3. أنواع الأنظمة الإقتصادية**

**1.3 النظام الإشتراكي:**

يمكن تعريف الاشتراكية بانها تنظيم اقتصادي يعني اشراك افراد الشعب في انتاج الثروة وتوزيعها توزيعا عادلا ولفظ الاشتراكية من الالفاظ التي يستخدمها السياسيون والاقتصاديون للتعبير عن كثير من المعاني والمعنى العلمي الدقيق لكلمة الاشتراكية بانها النظام الذي يتمبز بتملك الدولة للاموال، وخاصة اموال الانتاج كالاراضي والالات والمصانع فهي بذلك نظام يختلف كل الاختلاف عن الراسمالية التي تقوم على مبدا حرية تملك الافراد لكافة انواع الاموال.[[4]](#footnote-4)

**2.3 خصائص النظام الاشتراكي:** للنظام الاقتصادي الاشتراكي عده خصائص نذكر منها:[[5]](#footnote-5)

* الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج؛
* الادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج؛
* التوجه الاقتصادي للموارد القومية؛
* توزيع الناتج او الدخل القومي حسب اسهام الافراد في العمل؛
* التخطيط الاقتصادي الشامل لحل المشكلة الاقتصادية.

3.3  **الانتقادات الموجهة للنظام الاشتراكي:**

على الرغم من الدور الذي يلعبه التخطيط في مواجهة المشكلة الاقتصادية، إلا أن هناك انتقادات موجهة إلى هذا الأسلوب، يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي :[[6]](#footnote-6)

* **اهتمام البرنامج التخطيطي بالكم على حساب الكيف :** قد يكون هنا التزام على المشروعات بالكميات الواجب إنتاجها من السلع والخدمات، وقد يتم ذلك على حساب درجة الجودة، وعلى ذلك، فإن البرنامج التخطيطي في كثير من الأحيان قد يهتم بالكم على حساب الكيف.
* **انتفاء الدافع الفردي :** قد يكون هناك سوء استخدام للموارد الإنتاجية، ويرجع ذلك إلىانتفاء الدافع الفردي.
* **3.عدم تعبير الإنتاج عن الرغبة الحقيقية للمستهلك :** قد لا يعبر الإنتاج عن الرغبات الحقيقية للمستهلكين، بقدر ما يحقق رغبات السلطة التخطيطية.
* **مما يؤخذ على هذا النظام:** أنه يترتب على تشغيله ضخامة الأعباء الملقاة على الأجهزةالاقتصادية، وخضوعها للروح البيروقراطية، وضعف الحافز الفردي.

**2.3 النظام الرأسمالي:**

يتلخص جوهر الراسمالية في اطلاق حرية المنافسة بين المنتجين والملكية الخاصة لوسائل الانتاج وفي الحرية الاقتصادية المطلقة.[[7]](#footnote-7) ويعرف النظام الراسمالي بانه نظام إقتصادي يقوم على الملكية الفكرية لعوامل الإنتاج والحرية الإقتصادية في إدارة وتسيير وممارسة النشاط الإقتصادي من خلال جهاز الثمن ويقوم النظام الإقتصادي الرأسمالي على مايلي:[[8]](#footnote-8)

- الحرية الإقتصادية وما يتلوها من حق الملكية والميراث والربح؛

- قوانين السوق القائمة على المنافسة الحرة؛

- نهاية، فإن هذا النظام الرأسمالي نظام يفضى إلى التفاوت الكبير بين الدخول والثروات بما لا يتفق مع مبادئ العدالة الاجتماعية، وإلى الكساد، والبطالة، وإلى الاحتكار بما يجره من مساوئ وأضرار اقتصادية.

**3.3 النظام الاسلامي:** النظام الاقتصادي في الاسلام هو نظام فريد ونظام وسط بين الراسمالية والاشتراكية لانه نظام من لدن حكيم عليم جاءت تشريعاته لتتناسب وطبيعة البشر الذين استخلفهم الله في الارض لعمارتها واستغلال ثرواتها حسب القواعد والاسس الشرعية التي وضعها الاسلام ويقوم النظام الاسلامي على عدة دعائم واسس اقتصادية واجتماعية تتمثل في الملكية الفردية الخاصة و على الملكية العامة وعلى مبدا احترام وتقدير العمل وكذا تحليل البيع وتحريم الربا ومبدا عدم التفاوت الشديد في الثروات وعلى مبدا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لاجل المشكلات الاقتصادية.[[9]](#footnote-9)

1. محمد إسماعيل صبري، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 31-34. [↑](#footnote-ref-1)
2. احمد فوزي ملوخية، (2009) : **مبادئ الاقتصاد،** مركز الاسكندرية، مصر،ص 11. [↑](#footnote-ref-2)
3. محمد إسماعيل صبري، مرجع سبق ذكره، ص44. [↑](#footnote-ref-3)
4. احمد فوزي ملوخيه، مرجع سبق ذكره، ص 18. [↑](#footnote-ref-4)
5. نفس المرجع، ص18. [↑](#footnote-ref-5)
6. أحمد محمد أحمد أبو طه(2016): **المشكلات الاقتصادية- أسبابها وأثارها على الفرد والمجتمع ومواجهتها في العصر الحديث-،** الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ص- ص:380-385. [↑](#footnote-ref-6)
7. ابراهيم مشورب، مرجع سبق ذكره، ص 110. [↑](#footnote-ref-7)
8. www.alukah.net/culture conuslté le 10/06/2023 à 15:56 [↑](#footnote-ref-8)
9. احمد فوزي ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 23. [↑](#footnote-ref-9)